

## دور منظمة شنغهاي للتعاون في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى (دراسة تاريخية تحليلية) (1996-2017)

م.د. نور الدين سليمان لطيف

المديرة العامة لتربية صلاح الدين

### الملخص:

تبحث هذه الدراسة في نشأة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وتطورها ودورها في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى خلال المدة 1996-2017. وتحلل السياق الجيوسياسي الذي أدى إلى استقلال جمهوريات آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي واجهتها، بما في ذلك التهديدات الإرهابية والتطرف والتنافس الدولي على الموارد الطبيعية. وتدرس الدراسة دور روسيا والصين في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون كإطار للتنسيق الأمني والسياسي، وتطورها إلى قوة إقليمية مؤثرة بانضمام الهند وباكستان إلى المنظمة في عام 2017. وتخلص الدراسة إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون أدت دوراً مهماً في الحد من النفوذ الغربي، وتعزيز التعاون الإقليمي، واستعادة التوازن في المنطقة، مع تأثير كبير على الهياكل الأمنية والاقتصادية لدول آسيا الوسطى. الكلمات المفتاحية: منظمة شنغهاي للتعاون، آسيا الوسطى، الأمن الإقليمي، التعددية القطبية، الصين، روسيا، الولايات المتحدة.

## The Role of the Shanghai Cooperation Organization in Reshaping the Balance of Power in Central Asia (1996-2017) (A Historical and Analytical Study)

Dr. Nooruldeen Sulaiman Lateef  
General Directorate of Education, Salah al-Din

### Abstract:

This study examines the origins and development of the Shanghai Cooperation Organisation (SCO) and its role in reshaping the balance of power in Central Asia during the period 1996–2017. It analyzes the geopolitical context that led to the independence of the Central Asian republics following the collapse of the Soviet Union, as well as the security, political, and economic challenges they faced, including the threats of terrorism and extremism, and international competition for natural resources. The study also examines the role of Russia and China in establishing the SCO as a framework for security and political coordination, and its evolution into an influential regional power with the accession of India and Pakistan in 2017. The study concludes that the SCO has played a significant role in limiting Western influence, promoting regional cooperation, and restoring balance in the region, with a substantial impact on the security and economic structures of the Central Asian states.

**Keywords:** Shanghai Cooperation Organization, Central Asia, regional security, multipolarity, China, Russia, United States.

### المقدمة:

يمتاز النظام الدولي المعاصر بتوجه متزايد نحو تشكيل التحالفات والتكتلات الإقليمية، كأدوات استراتيجية تُمكن الدول من تعزيز أمنها واستقرارها والدفاع عن مصالحها السياسية والاقتصادية. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في المناطق التي شهدت فراغاً أمنياً إثر اضطرابات جيوسياسية عميقة، ولاسيما تلك التي عانت من ضعف أو عدم استقرار الحكومات، مثل: آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وقد أدى هذا الوضع إلى استقلال جمهوريات المنطقة (كازاخستان، وأوزبكستان، وقيرغيزستان، وتركمانستان، وطاجيكستان)، التي تواجه تحديات خطيرة، مثل: هشاشة أنظمتها السياسية، وتصادم التهديدات الإرهابية، والتطرف الديني والعرقي، والتنافس الدولي على الموارد الطبيعية، ولاسيما الطاقة.

ونتيجة لذلك، سعت القوى الإقليمية الكبرى، روسيا والصين، إلى معالجة هذا الوضع بإنشاء إطار إقليمي مشترك، مما أدى إلى تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون في عام 1996، وتطورها بشكل أكبر مع انضمام الهند وباكستان في عام 2017. مما يعكس تحولاً في توازن القوى الإقليمي والدولي.

**أهمية البحث:**

1. من الناحية العلمية، يساعد هذا البحث على سد الفجوة المعرفية في الدراسات التاريخية المتعلقة بتطور المنظمة وأبعاد دورها الإقليمي والدولي.
2. أما من الناحية العملية، فيتيح فهم آليات التنافس والتعاون بين القوى الكبرى في آسيا الوسطى، وبالأخص في ظل التنافس الروسي الصيني من جهة، والتراجع النسبي للنفوذ الأميركي من جهة أخرى.

#### **أهداف البحث:**

1. تحديد أسباب النشأة وطبيعة التحالفات التي شكلتها منظمة شنغهاي للتعاون.
2. دراسة ديناميكيات التعاون بين الدول الأعضاء، وتفسير تطور موازين القوى الإقليمية والدولية.
3. رصد التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية على دول آسيا الوسطى.

#### **مشكلة البحث:**

في ظل التوجه العالمي المتزايد نحو تشكيل كتلتا إقليمية ودولية، تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها في النظام الدولي بما يتناسب مع قدراتها. وقد أنشئت منظمة شنغهاي للتعاون كإطار استراتيجي بين عدة دول آسيوية، بهدف استعادة التوازن الجيوسياسي في المنطقة والحد من النفوذ الغربي. يركز هذا البحث على تحليل طبيعة منظمة شنغهاي للتعاون ودورها في النظام العالمي، مما يطرح عدة تساؤلات رئيسية:

1. إلى أي مدى ساهمت المنظمة في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى؟
2. ما تأثيرها على الهياكل الأمنية والاقتصادية لدول المنطقة؟

#### **الفرضيات الأكاديمية:**

1. ساهمت المنظمة في الحد من النفوذ الأمريكي والغربي في آسيا الوسطى وتعزيز الدور الإقليمي لروسيا والصين.
2. لم يُعيق التنافس بين روسيا والصين داخل المنظمة فعاليتها، بل أسهم في بلورة أدواراً تعاونية.
3. أن تحول النظام الدولي من أحادي القطب إلى توازن متعدد الاقطاب يشكل عاملاً يؤثر في استراتيجيات المنظمة وقدرتها على إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى.

#### **منهجية البحث:**

يعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي لفهم نشأة المنظمة وتطورها، وتحليل تأثيرها في سياق التفاعلات الإقليمية والدولية.

### هيكل البحث:

يتناول المبحث الأول، نشأة منظمة شنغهاي للتعاون وتطورها التاريخي والمؤسسي. وركز المبحث الثاني على دور المنظمة في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى (2001-2017). أما المبحث الثالث، فتطرق إلى التداعيات الإقليمية لدور المنظمة على دول آسيا الوسطى. وتُسلط الخاتمة الضوء على النتائج.

## المبحث الأول

### النشأة والتطور التاريخي والمؤسسي لمنظمة شنغهاي للتعاون

مرت منظمة شنغهاي للتعاون بمرحلة تأسيسية اتسمت بالتعاون متعدد الأطراف بين دولها المؤسسة، مما أتاح لها التطور من إطار استشاري إقليمي إلى منظمة دولية ناجحة ذات نفوذ سياسي متزايد في النظام الدولي المعاصر. ويمكن تقسيم تطورها إلى عدة مراحل رئيسية:

### أولاً: المرحلة التأسيسية (1996-2001):

يرجع تأسيس المنظمة إلى أوائل تسعينات القرن الماضي، عقب الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي عام 1991، والذي كون نقطة تحول في بنية النظام الدولي، واحداث تحولات جيوسياسية عميقة، أبرزها استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وتشكل نظام إقليمي جديد. غير أن هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً واجهت تحديات معقدة، مثل: النزاعات الحدودية الموروثة من الحقبة السوفيتية، ولاسيما تلك المتعلقة بحدودها مع الصين. مما اوجد حالة من عدم الاستقرار في المنطقة. (العيساوي، 2015، ص 5).

وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية، أدركت الصين وروسيا أهمية تنسيق مواقفهما السياسية بالحوارات الإقليمية؛ للحد من التهديدات العابرة للحدود. وشكلت زيارة الرئيس الروسي بوريس يلتسين (Boris Yeltsin) (ولد عام 1931، وكان أول رئيس لروسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. قاد البلاد من عام 1999 إلى عام 1999، وقادها خلال مدة انتقالية صعبة من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. اتسم عهده بأزمات سياسية واقتصادية حادة. عُرف بقراراته المثيرة للجدل، بما في ذلك إلغاء البرلمان عام 1993، استقال في أواخر عام 1999، وحل محله فلاديمير بوتين، وقد توفي عام 2007 (Colton, 2008, p. 177). إلى بكين عام 1992 نقطة تحول في إعادة العلاقات بين البلدين بعد

عقود من التوتر خلال الحرب الباردة، إذ كشفت عن رؤية مشتركة للأمن الإقليمي، ولاسيما في مواجهة تهديدات مثل: الحرب في الشيشان، وتهريب المخدرات من أفغانستان إلى روسيا ثم إلى أوروبا، وتجارة الأسلحة غير المشروعة (جمال الدين، 2009، ص21) وفي المقابل، سعت الصين إلى تعزيز مبدأ التعاون وترسيخ صورتها كقوة إقليمية ناشئة تفضل الشراكة على الهيمنة، مما مهد لتأسيس علاقات إقليمية أوسع (Aris, 2013, p.2).

ودعت مبادرة الرئيس الصيني جيانغ زيمين ( Jiang Zemin ) ( سياسي صيني، وُلد عام 1926، وشغل منصب رئيس جمهورية الصين الشعبية من عام 1993 إلى عام 2003. ومنصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ورئيس اللجنة العسكرية المركزية، مما جعله القائد الأعلى الفعلي للبلاد خلال تلك المدة. توفي عن عمر يناهز 96 عامًا في 30 تشرين الثاني 2022. ( Kuhn, 2005, p. 312))، خمس دول هي: الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، إلى وضع إطار تعاوني لحل النزاعات الحدودية وكبح الحركات الانفصالية، ولاسيما تلك المترتبة بالمسلمين الأويغور في مقاطعة شينجيانغ الصينية. وتوجت تلك الجهود بعقد القمة الأولى في مدينة شنغهاي في 26 نيسان 1996، وتشكيل النواة الأولى للمنظمة، وهي مجموعة شنغهاي الخماسية، مع الاتفاق على عقد قمم سنوية بالتناوب بين عواصم الدول المؤسسة (دحمان، 2016، ص96).

وتبع ذلك سلسلة من القمم السنوية، كان أبرزها قمة موسكو في 25 نيسان 1997، التي شهدت توقيع معاهدة تهدف إلى تقليص الوجود العسكري في المناطق الحدودية المشتركة وإنشاء منطقة منزوعة السلاح بطول 100 كيلومتر، وهي خطوة ملموسة لتعزيز الثقة المتبادلة. وفي العام التالي، استضافت ألماني، عاصمة كازاخستان، القمة الثالثة عام 1998، التي ركزت على نزع السلاح النووي من المنطقة، ولاسيما في أعقاب التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، والتي أثارت مخاوف من سباق تسلح في المنطقة. (Weitz, 2008, p. 66). وهكذا، رسخت باكستان مكانتها كدولة تُولي أهمية استراتيجية لأمن حدودها، وبالأخص مع الصين، التي تشترك معها في حدود تمتد لـ 1700 كيلومتر. وعلى الرغم من أن باكستان أقل عرضة للإرهاب والحركات الانفصالية من دول أخرى في المجموعة، إلا أنها تعدّ تلك التهديدات خطرًا حقيقيًا، وتربط أمنها الداخلي بالأمن الإقليمي، وتسعى إلى الحفاظ على علاقات تعاون مع مختلف القوى الكبرى. (جمال الدين، 2009، ص20).

وحققت المجموعة تقدماً ملحوظاً في حل النزاعات الحدودية التاريخية، ولاسيما تلك المتعلقة بالجزء الغربي من الحدود الصينية السوفيتية السابقة، الممتدة على مسافة 3000 كيلومتر، والتي كانت مصدرًا لتوترات ونزاعات متكررة. وبفضل قمة بيشكيك عام 1999، تم حل هذه النزاعات في غضون سنوات قليلة، وهو حدث نادر في تاريخ العلاقات الدولية. وفي القمة الخامسة التي عُقدت في دوشانبي، عاصمة طاجيكستان، عام 2000، أُعيد تأكيد التزام الأعضاء بتنفيذ جميع الاتفاقيات السابقة (Biles et al., 2007, p. 50).

ويتضح مما سبق أن عملية القمم الإقليمية التي دامت أربع سنوات مثلت مرحلة مهمة في تطور مجموعة شنغهاي الخماسية. فهي لم تُسهم في حل النزاعات الحدودية بين الدول المعنية فحسب، بل أرسّت أيضًا أسس نموذج إقليمي جديد في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي. وقد عكس هذا النهج تحولاً في طبيعة العلاقات الدولية المثمرة، ممهداً الطريق لإقامة تحالف دائم.

#### ثانيًا: التطور المؤسسي والهيكل للمنظمة (2001-2004):

تطورت العلاقات بين دول شنغهاي الخماسية بفضل اتفاقيات ترسيم الحدود، وبلغ هذا التطور مرحلة جديدةً بانضمام أوزبكستان رسميًا إلى المجموعة في القمة السادسة التي عقدت بتاريخ 15 حزيران 2001، على الرغم من عدم وجود حدود مشتركة بينها وبين الصين. وقد أدى هذا الحدث دورًا مهمًا في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون (Organization Cooperation Shanghai) والمعروفة اختصارًا باسم (SCO). (العبد الله وخليل، 2013، ص 113).

ومن الجدير بالذكر أن الوضع الأمني المضطرب دفع أوزبكستان إلى إعادة النظر في سياستها الخارجية، وخاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس إسلام كريموف (Islam Karimov) (أول رئيس لأوزبكستان بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام 1991. وُلد في سمرقند عام 1938، ونشأ في دار للأيتام، وتدرج في المناصب داخل الحزب الشيوعي السوفيتي. حكم البلاد بقبضة حديدية، وحافظ على سلطته لعقود بقمع المعارضة. أُعيد انتخابه عدة مرات وسط اتهامات بالتزوير الانتخابي وانتهاكات حقوق الإنسان. توفي عام 2016. للمزيد ينظر: (Encyclopedia Britannica, 2025). في عام 1999 والهجمات المسلحة على الحدود في عام 2002، فضلًا عن تصاعد التهديدات من الجماعات المتطرفة، مثل: حركة تحرير أوزبكستان وحركة طالبان في أفغانستان، وقد كشفت تلك الأحداث عن

محدودية القدرات الدفاعية لأوزباكستان، وأظهرت اعتمادها على الدعم الأمريكي غير الكافي في تعزيز تلك القدرات، مما عمق الشعور بالحاجة الملحة لتعزيز الأمن القومي (جمال الدين، 2009، ص 21). واعتمد ميثاق الهيكل القانوني للمنظمة في قمة سانت بطرسبرغ، التي عُقدت في روسيا عام 2002، ودخل حيز التنفيذ في أيلول 2003، مانحاً المنظمة صفة قانونية دولية ومرجعاً أساساً يُحدد مبادئها العامة وآليات اتخاذ القرار (العامري، 2016، ص 2) ويضم الهيكل التنظيمي من عدة هيئات رئيسة تُشرف على إدارة الأنشطة الإقليمية والدولية، أهمها:

1. مجلس رؤساء الدول، وهو السلطة العليا المسؤولة عن رسم التوجهات العامة.
  2. مجلس رؤساء الحكومات، وهو المسؤول عن قضايا التعاون الاقتصادي.
  3. مجلس وزراء الخارجية، وهو المسؤول عن التنسيق السياسي والدبلوماسي.
  4. الأمانة العامة، ومقرها بكين، الجهاز التنفيذي للمنظمة.
  5. جهاز مكافحة الإرهاب، ومقره في طشقند، للرد على التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية.
- بعد استكمال التطور المؤسسي والهيكل للمنظمة، أصبحت قادرة على تنفيذ مهامها بكفاءة أكبر وتنظيم أعلى، وأنها تدار كشبكة حكومية دولية بقم سنوية واجتماعات دورية لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وكبار المسؤولين في الدول الأعضاء، وتُعقد هذه القمم على وفق الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء باللغة الروسية. ومُنح مجلس وزراء الخارجية صلاحية عقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة، مما يوفر مرونة كبيرة في التعامل مع المستجدات. وفي عام 2004 اكتمل البناء المؤسسي للمنظمة، بتثبيت الأمانة العامة وهيئة مكافحة الإرهاب كجهازين دائمين مما عزز استقرار العمل الإداري والتنظيمي للمنظمة. (الجمري، 2007، ص 1).

### ثالثاً: أهداف المنظمة ومجالات عملها:

تعدّ منظمة شنغهاي للتعاون من المنظمات الدولية الشاملة والمتعددة الوظائف، ذات أهداف طموحة ومجالات عمل متنوعة تتجاوز اهتماماتها السياسة لتشمل التعاون الاقتصادي والتجاري، وتزايد لتشمل قضايا البيئة والتعليم والثقافة والتكنولوجيا والطاقة، فضلاً عن القطاعين المالي والمصرفي. وبعد تأسيسها، حددت المادة الأولى من نظامها الأساسي مجموعة من الأهداف الأساسية التي ستوجه عملها المستقبلي، بما في ذلك: (العيساوي، 2015، ص 8).

1. تسوية النزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء.

2. تطوير آليات أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، وفي مقدمتها الإرهاب الدولي والتطرف والنزعات الانفصالية.
  3. مكافحة الأنشطة الإجرامية، مثل: الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية، ولاسيما في المناطق المعرضة للخطر الأمني.
  4. ضمان بقاء آسيا الوسطى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.
  5. تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية ومجالات الطاقة والبيئة.
  6. السعي لتعزيز أمن الدول الأعضاء كجزء لا يتجزأ من أمن المنطقة الأوراسية (لزهر وناسي، 2014، ص.197).
  7. حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
  8. تطوير العلاقات مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية.
  9. السعي لإنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء.
  10. إطلاق مشاريع تكامل مشتركة في المجالات الاستراتيجية، ولاسيما في قطاعات الطاقة مثل: النفط والغاز، فضلاً عن التعاون في إدارة الموارد المائية.
  11. العمل على إنشاء مؤسسة مصرفية مشتركة، مع إمكانية إصدار عملة موحدة مستقبلاً.
  12. تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات، مع التأكيد على احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي (العامري، 2016، ص2).
- وتشير هذه الأهداف المنصوص عليها في ميثاق المنظمة بوضوح إلى أنها تسعى إلى إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وتوازناً وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وذلك بمشاريع الشراكة والاستثمار.
- رابعاً: توسيع العضوية والتنوع الإقليمي والدولي:**
- تحظى منظمة شنغهاي للتعاون باهتمام دولي متزايد، نظراً لأهدافها وقدراتها المتنامية، والتزامها بسياسة الانفتاح على الدول والمنظمات الأخرى. وكما ذكر سابقاً، بدأت المنظمة بست دول مؤسسة، ثم اعتمدت نهجاً توسعياً قائماً على ضم الدول الملتزمة بمبادئها وموآثيقها الرسمية بمعاهدات واتفاقيات دولية معتمدة. تبدأ عملية العضوية بتقديم طلب رسمي إلى مجلس وزراء الخارجية، الذي يُحيله بدوره إلى مجلس رؤساء الدول، وهو الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرار النهائي بقبول العضوية أو رفضها (العيساوي، 2015، ص 8).

ويمكن تعليق العضوية في حالات محددة، بما في ذلك انتهاك الميثاق أو إخفاق دولة عضو في الوفاء بالتزاماتها. ويقرر مجلس رؤساء الدول تعليق العضوية بناءً على توصية من مجلس وزراء الدول الأعضاء. ويُطرد نهائيًا إذا استمرت الدولة المعنية في نقض التزاماتها. ويُمكن الانسحاب الطوعي، شريطة تقديم إشعار رسمي قبل عام واحد من تاريخ الانسحاب. وتظل الدولة ملزمة بالاتفاقيات المبرمة في إطار المنظمة حتى يُصبح الانسحاب نافذًا بالكامل. (العمار، د. ت، ص 713-714).

وفي عام 2004، أنشئت فئة جديدة من العضوية، تُسمى صفة المراقب، لتوسيع نطاق المشاركة، إذ رحبت المنظمة بدول مثل: منغوليا وإيران والهند وباكستان بصفة مراقب، مما ساهم في تحولها من كيان إقليمي متمركز في آسيا الوسطى إلى منظمة أوراسية متعددة الأبعاد تعكس تنوعها الجغرافي والاستراتيجي. (العامري، 2016، ص 3).

اعتمدت المنظمة نهجًا انتقائيًا في معالجة طلبات العضوية، إذ رفضت طلب الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥. تتبع هذه السياسة من رغبة المنظمة في الحفاظ على توازن القوى الداخلي ومنع توسع النفوذ الغربي، ولاسيما في ظل الهيمنة الصينية والروسية على بنيتها المؤسسية. وفي المقابل، عززت تعاونها مع أفغانستان، الدولة ذات الأهمية الاستراتيجية الحيوية للاستقرار الإقليمي، بمنحها صفة مراقب عام ٢٠١٢، بعد أن كانت ضيفة في اجتماعات القمم سابقًا. وهذا يُظهر رغبة المنظمة في توسيع حضورها الجغرافي جنوبًا لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في المنطقة. (Poland, 2011, p.10).

ومن جهة أخرى، تسعى إيران للانضمام إلى المنظمة، بهدف تشكيل محور استراتيجي مع الصين وروسيا لموازنة النفوذ الأمريكي في المنطقة. وعلى الرغم من تقديمها طلبًا رسميًا للعضوية، إلا أن المنظمة لم تتخذ أي خطوات نحو العضوية الكاملة. ويعكس هذا تردد الصين وروسيا، اللتين تخشيان من أن تكسب المنظمة طابعًا معاديًا للولايات المتحدة، ورأى بعض الخبراء أن إيران تنظر إلى المنظمة كوسيلة لضمان أمنها الاستراتيجي، ولاسيما في ظل الضغوط الدولية المتعلقة ببرنامجه النووي، أملًا في الحصول على حماية سياسية مماثلة لتلك التي حصلت عليها أوزبكستان بعد قمعها العنيف لأعمال الشغب في منطقة فرغانة، المعروفة باسم بمذبحة أنديجان عام 2005 (Poland, 2011, p.10).

وظلت هذه العضوية معلقة، ولاسيما بعد أن اعتمدت المنظمة معايير جديدة عام 2010 تحظر عضوية الدول الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن الدولي. وعلى الرغم من رفع تلك العقوبات بعد توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة عام 2015، إلا أن المناقشات استمرت دون قرار نهائي لعدة أسباب، منها توتر

العلاقات مع طاجيكستان؛ بسبب دعم طهران للمعارضة المحلية، فضلاً عن تحفظات الصين المستمرة على استخدام إيران للمنظمة كمنصة لمهاجمة السياسة الأمريكية. إلا أن هذا لم يمنع إيران من المشاركة في أنشطة المنظمة، إذ واصل ممثلوها حضور الاجتماعات الوزارية والمؤتمرات والدورات التدريبية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وتُعد عضوية المنظمة جزءًا من استراتيجية طهران طويلة المدى لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية (عبد الجليل، 2016، ص 452).

وفيما يتعلق بشركاء الحوار، أنشأت المنظمة هذا المنصب عام 2008، استنادًا إلى المادة 14 من ميثاقها، التي تنص على أن شريك الحوار هو دولة أو منظمة تتشارك أهداف ومبادئ منظمة شنغهاي للتعاون وترغب في إقامة علاقات شراكة معها. وهكذا، انضمت دول مثل: سريلانكا وبيلاروسيا ونيبال وكمبوديا وأرمينيا وأذربيجان إلى المنظمة كشركاء حوار، بالإضافة إلى تركيا التي حظيت بمعاملة استثنائية بمنحها صفة شريك الحوار على الرغم من عضويتها في حلف الناتو. وجاء هذا التطور في ظل تصاعد التوترات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مما دعاها إلى تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحًا تجاه الفضاء الأوراسي. وفازت تركيا برئاسة نادي الطاقة التابع للمنظمة عام 2017، لتصبح أول دولة غير عضو تتراأس أحد كياناتها. (العمار، د. ت، ص 713-714).

وفي العام نفسه، انضمت الهند وباكستان كعضوين كاملين في المنظمة، مما أضاف بُعدًا قاريًا عزز مكانتها الدولية، ولا سيما بعد توسعها في جنوب آسيا والمحيط الهندي. وفي هذا السياق، سعت باكستان إلى توجيه سياستها الخارجية نحو التنمية، مستفيدة من موقعها الجيوسياسي ومواردها الطبيعية، لتعزيز علاقاتها الإقليمية. إلا أن انضمام الدولتين زاد من تعقيد عملية صنع القرار داخل المنظمة؛ نظرًا لتباين السياسات الأمنية بين الدول الأعضاء، ولاسيما بين الهند وباكستان، اللتين تتبنيان مواقف متناقضة تجاه الصين وروسيا من جهة، والقوى الغربية من جهة أخرى. (ETH Zurich, 2006, p. 5).

ولم يقتصر توسع نطاق المنظمة على الدول وحدها، بل شمل أيضًا عددًا من المنظمات الإقليمية والدولية، علمًا أنها لا تمنح هذه المنظمات صفة المراقب، بل تمنحها صفة الضيف، وتندرج ضمن هذه الفئة أربعة كيانات رئيسية هي: الأمم المتحدة، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ورابطة الدول المستقلة، بالإضافة إلى جمهورية تركمانستان التي تعد الدولة الوحيدة المصنفة في هذه الفئة. ذلك التوسع عزز عمل منظمة شنغهاي للتعاون مع هذه الكيانات الدولية بإبرام الاتفاقيات والشراكات الاستراتيجية، فقد عقدت اتفاقية أمنية مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) عام 2007، وتسعى باستمرار إلى

تطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الأمن في آسيا الوسطى، وذلك بمشاركتها في المنتديات المتخصصة (العمار، د. ت، ص 713-714).

ويعكس التوسع التدريجي لعضوية المنظمة تغيرات جيوسياسية، إذ باتت تضم قوى إقليمية وعابرة للقارات. وعلى الرغم من أن هذا التوسع قدم منظورا جديداً، إلا أنه طرح أيضاً تحديات تتعلق بتباين مصالح الدول الأعضاء، ولاسيما في ظل التنافس الكامن بين الصين وروسيا على قيادة المنظمة، والذي سنتناوله في المبحث الثاني.

#### خامساً: الإمكانيات السياسية والاقتصادية والأمنية للمنظمة:

تمتلك منظمة شنغهاي للتعاون مقومات استراتيجية تمكنها من أن تكون قوة مؤثرة في النظام الدولي. جغرافياً، تمتد دولها الأعضاء من القطب الشمالي شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً، ومن الصين شرقاً إلى إيران غرباً. وتغطي مساحة تُقدر بنحو 34.4 مليون كيلومتر مربع، أي: ما يُعادل حوالي 62.7% من إجمالي مساحة قارتي آسيا وأوروبا. مما يُضفي على المنظمة بُعداً جغرافياً متعدد الاتجاهات، ويزودها بموارد طبيعية وبشرية قيمة. (الشيباني، الجابري، 2022، ص 384).

أما فيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي، فتساهم المنظمة بما يقرب من خمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتضم بين أعضائها بعضاً من أكبر منتجي ومستهلكي الطاقة، مثل: الصين والهند. ويمتلك أعضاؤها الدائمون والمراقبون مجتمعين ما يقرب من 17.5% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم وما يقرب من 50% من احتياطات الغاز الطبيعي، مما يجعلها لاعباً مؤثراً في الأسواق العالمية. ومن الناحية الديموغرافية، تمثل الدول الأعضاء ما يقرب من 60% من سكان العالم، مما يمنح المنظمة قاعدة بشرية متنوعة تعزز مكانتها وقدرتها على التأثير على الساحة الدولية (الأغبري، 2017، ص 10).

أما على المستوى السياسي والعسكري، فتضم المنظمة أربع دول نووية، بالإضافة إلى عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، روسيا والصين، وكلاهما يتمتع بحق النقض (الفيتو)، مما يعكس ثقتهما في المؤسسات الدولية. وتضم ثلاث دول من مجموعة البريكس (BRICS)، مما يمنحها نفوذاً كبيراً في القرارات الدولية والتوازنات العالمية (الأغبري، 2017، ص 10).

وبناءً على تلك المعطيات، يُمكن عدّ المنظمة كتلةً إقليميةً ودوليةً متكاملةً، من حيث حجمها الجغرافي ومواردها وقدراتها. ومن المتوقع أن تؤدي دورًا متزايدًا في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية، ولاسيما في أوراسيا والمناطق المحيطة بها.

## المبحث الثاني

### دور منظمة شنغهاي للتعاون في إعادة تشكيل توازن القوى في آسيا الوسطى (2017-2001)

يُعد التنافس الدولي بين القوى الكبرى من أهم الظواهر المؤثرة على الأمن والاستقرار الدوليين. ويتطور هذا التنافس باستمرار تحت تأثير عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية عديدة. وفي هذا السياق، برزت منظمة شنغهاي للتعاون كقوة إقليمية مؤثرة تُشكّل توازن القوى الجديد في النظام الدولي.

#### أولاً: تأثير المنظمة على النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور فراغ سياسي في آسيا الوسطى، بدأت الولايات المتحدة أولى خطواتها نحو التغلغل المباشر والفعال في المنطقة، مباشرةً ببدء المرحلة الأوراسية من استراتيجيتها. وعززت نفوذها بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول المستقلة حديثاً (Cooley, 2012, pp. 34-55). وقد أشار زيغنيو بريجنسكي في كتابه "رعدة الشطرنج الكبرى"، فإن المصالح الأمريكية في المنطقة لا تقتصر على موقعها الجغرافي، بل تشمل أيضاً مواردها الغنية من الطاقة (بريجنسكي، 2004، ص 160). ويعزز هذا الاهتمام لدى صانعي السياسات الأمريكيين أيضاً قربهم من الصين، مما يسمح لهم بمراقبة النفوذ الصيني على المستويين الإقليمي والدولي. يضاف إلى ذلك رغبة الجمهوريات الآسيوية المستقلة في التحرر من الهيمنة الروسية بعد عقود من الحكم السياسي والعسكري الصارم. وانتهزت الولايات المتحدة الفرصة للتدخل بتقديم الدعم والمساعدة لهم، مقابل تبنيهم للنموذج الليبرالي الغربي (عبد الناصر، 2008، ص 57-58).

وكان هذا النهج جزءاً من استراتيجية تهدف إلى الحد من نفوذ روسيا والصين في المنطقة، وتضييق الخناق على إيران من الشمال والشرق، ومنع نقل التكنولوجيا النووية، فضلاً عن نقل الصواريخ والأسلحة التقليدية وشبه التقليدية، ولاسيما تلك التي يعود تاريخها إلى الحقبة السوفيتية، من دول المنطقة مثل: كازاخستان وأوزبكستان، والتي تصفها الولايات المتحدة بالدول المارقة، مثل: إيران (الحسيناوي، 2020، ص 304).

ولا تتردد القوى الدولية في التدخل عسكرياً في مواجهة أي تهديد حقيقي لمصالحها، وهو تدخل يرتبط عموماً بعدم الاستقرار الإقليمي. وهكذا، شكلت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 نقطة تحول في تطبيق

الاستراتيجية الأمريكية على الأرض، بنشر قواتها وإعادة تموضعها عالمياً، بما يتماشى مع طبيعة التهديدات التي تشكلها هذه الهجمات. وقد شكّلت هذه الأخيرة ذريعة للتدخل العسكري في أفغانستان، ثم لغزو العراق عام 2003، كجزء من رؤية استراتيجية تتجاوز الاعتبارات الأمنية المباشرة. ولم يكن غزو أفغانستان مجرد رد عسكري على تلك الهجمات، بل كان يهدف إلى تعزيز الوجود الأمريكي في قلب القارة الأوراسية؛ نظراً لموقع أفغانستان الجغرافي، وقربها من العديد من جمهوريات آسيا الوسطى، ومواردها الطبيعية، وارتباطها بمشاريع الطاقة العابرة للحدود، من الصين إلى أوروبا (عبد الناصر، 2008، ص 57-58).

وساهم هذا الوجود العسكري الأمريكي في إنشاء قواعد عسكرية وإبرام اتفاقيات عبور ودعم لوجستي مع عدة دول في المنطقة. كانت طاجيكستان أول من وقع اتفاقية عبور لدعم عمليات حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تلتها أذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، التي فتحت مجالها الجوي ووفرت تسهيلات لوجستية للقوات الأمريكية (محمد شاكر، 2017، ص 115). ومن أهم القواعد الأمريكية قاعدة ماناس الجوية في قيرغيزستان، التي استُعملت لدعم العمليات العسكرية في أفغانستان، بالإضافة إلى قاعدة خان آباد الجوية (K2) في أوزبكستان، وهي قاعدة سوفيتية سابقة أُعيد تفعيلها للغرض نفسه (دحمان، 2016، ص 133-134).

ومنذ عام 2004، بدأت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش (George W. Bush) (سياسي أمريكي جمهوري، والرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية (2001-2009). وُلد في 6 تموز 1946، وينتمي إلى عائلة سياسية نافذة. وهو ابن الرئيس السابق جورج بوش الأب، وشغل منصب حاكم ولاية تكساس قبل أن يصبح رئيساً، وهو المنصب الذي شغله من عام 1995 إلى عام 2000. شهدت مدة رئاسته أحداثاً كبرى، أبرزها: هجمات 11 سبتمبر 2001، والحرب على الإرهاب. عُرف بحزمه، وواجه انتقادات لاذعة خلال ولايته الثانية، ولاسيما فيما يتعلق بحرب العراق والأزمة المالية عام 2008. (Smith, 2019, p. 45)). بإنشاء قواعد دائمة على الأراضي الأفغانية، بما في ذلك كابول وهرات وبلخ وخوست وقندهار؛ لحماية مشاريع نقل الطاقة من آسيا الوسطى. وجاءت تلك المبادرة في سياق الترابط الوثيق بين قضايا الأمن والطاقة، بقيادة شركة يونوكال (Unocal Corporation) الأمريكية، التي سعت إلى تقليل الاعتماد على نفط الخليج، وإنهاء احتكار روسيا لطرق التصدير، ومنع الصين من الوصول إلى مصادر الطاقة (العضايلة، 2011، ص 85-86). ودعمت الولايات المتحدة تطوير البنية التحتية الاستراتيجية، مثل: خط أنابيب باكو-تبليسي-جيهان (BTC)، (يشير هذا إلى خط أنابيب الغاز الذي يربط باكو (أذربيجان) وتبليسي (جورجيا) وميناء جيهان (تركيا) على البحر الأبيض المتوسط. يُمثل هذا الخط، المختصر BTC، أحد الطرق الاستراتيجية لنقل النفط والغاز إلى الدول الأوروبية دون المرور عبر الأراضي الروسية. ولذلك، يُعدّ الطريق المفضل للولايات المتحدة

والدول الأوروبية؛ لما يضمنه من استقلال في مجال الطاقة (العيسى، 2017، ص 159)). لتحقيق الأهداف نفسها (الحسيناوي، 2020، ص 202).

وعدت الصين الوجود الأمريكي، ولاسيما في قاعدة ماناس، تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، وأعربت عن قلقها بعرضها الدعم المالي على قيرغيزستان؛ لأجل إغلاقها (السعيد، وفاضل عبد علي، 2018، ص. 242). أما الموقف السياسي الروسي تجاه التوسع الأمريكي في نطاق نفوذها التقليدي، فقد عبّر عنه رئيس وزرائها آنذاك، ميخائيل يفيموفيتش فرادكوف (Mikhail Yefimovich Fradkov)، حين صرح قائلاً: "الهدف الرئيسي لمنظمة شنغهاي للتعاون هو منع ظهور الثورات الملونة في الفضاء السوفيتي السابق" (عبد الناصر، 2008، ص 57-58).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في عدة دول في آسيا الوسطى استفادت من الدعم الأمريكي، في إطار التنافس الجيوسياسي على النفوذ في المنطقة. وتعد ثورة التوليب في قيرغيزستان مثالًا بارزًا على ذلك، إذ أثارت مخاوف موسكو وبكين، اللتين عدّتاها امتدادًا لما يُسمى بـ"الثورات الملونة"، التي استخدمتها السياسة الأمريكية للإطاحة بالأنظمة الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى تحت ستار الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعدت روسيا والصين تلك الحركات تهديدًا مباشرًا للأمن والاستقرار الإقليميين، ولاسيما في ظل تداخل العوامل العرقية والدينية في المساحة الجغرافية الممتدة من القوقاز إلى آسيا الوسطى وصولاً إلى غرب الصين، مما أدى إلى انتشار الاضطرابات خارج الحدود (حمياز، 2020، ص 263).

وفي ظل هذا المناخ السلبي والمتوتر، سعى المحور الروسي الصيني إلى تقليص النفوذ الأمريكي وذلك بمنظمة شنغهاي للتعاون، التي دعت في بيانها الختامي في قمة أستانا عام 2005 إلى وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة (عبد الكريم، 2016، ص 112). وتزامن هذا الإعلان مع إعلان الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف انتهاء الاتفاقية العسكرية مع الولايات المتحدة وإغلاق قاعدة خان آباد. وأثارت تلك التصريحات غضب الولايات المتحدة، التي اتهمت الحكومة الأوزبكية بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، وقررت تعليق مساعداتها الاقتصادية. وأكدت أن قواتها ستبقى هناك طالما كان ذلك ضروريًا لمكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار في أفغانستان (العضايلة، 2011، ص 85-86).

وواصلت منظمة شنغهاي للتعاون الضغط على قيرغيزستان لتقليص تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة. وفي عام 2011، أعلن الرئيس القرغيزي ألمان بك أتامباييف (Almazbek

(Atambayev) سياسي قرغيزي، من مواليد 17 أيلول 1956. كان الرئيس الرابع لجمهورية قرغيزستان من عام 2011 إلى عام 2017. شغل سابقًا منصب رئيس الوزراء، وعُرف بجهوده في تعزيز الاستقرار والعلاقات مع روسيا. بعد انتهاء ولايته، وُجّهت إليه اتهامات وأدين في عدة قضايا فساد، مما جعله شخصية مثيرة للجدل في الساحة السياسية القرغيزية. (Time Magazine, 2017)، رفض بلاده تمديد اتفاقية استخدام قاعدة ماناس، مصرحًا بأن حكومته تعتزم تحويلها إلى مركز نقل مدني، وهي خطوة يُرجح أنها نسقت مع موسكو، منهيةً بذلك الوجود العسكري الأمريكي في القاعدة عام 2014 (العضائية، 2011، ص 85-86).

وعدت الولايات المتحدة تلك الأحداث دليلاً واضحاً على التنسيق الروسي الصيني الهادف إلى استعادة نفوذها وهيمنتها في آسيا الوسطى. وقد عبر عن هذا الموقف الجنرال ريتشارد مايرز (Richard Myers)، رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك، الذي زعم أن موسكو وبكين أدتا دورًا حاسمًا في الضغط على أوزبكستان لطرد القوات الأمريكية، وفي حث قرغيزستان على اتخاذ إجراءات مماثلة (Weitz, 2008, p. 67-68).

ويتضح مما سبق أن المبادرات الروسية والصينية، في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، قد ساهمت في إعادة تشكيل توازن القوى الدولي في آسيا الوسطى. وبرز نوع من "التوازن الناعم" (Soft Balance)، يُفضل تجنب أي مواجهة مباشرة، وتقليص هامش المناورة للولايات المتحدة، وتعزيز مكانة منظمة شنغهاي للتعاون كبديل استراتيجي للتحالفات العسكرية التقليدية.

#### ثانيًا: التنافس الروسي الصيني داخل المنظمة:

تشير معظم الدراسات إلى أن الصين وروسيا هما القوتان المحركتان داخل منظمة شنغهاي للتعاون، والفاعلتان الأكثر تأثيرًا في تحديد توجهها العام. وينعكس هذا التأثير في الثقافة المؤسسية للمنظمة، باعتماد اللغتين الصينية والروسية كلغتين رسميتين، وكذلك في القواعد التي تتقاطع مع المبادئ التي تحكم العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من جهود المنظمة لتحقيق التنمية والتكامل بين أعضائها، إلا أنها تواجه تحديات عديدة، منها التفاوت الكبير في القوة والنفوذ بين أعضائها. وقد تهيمن الصين وروسيا على المشهد الجيوسياسي، في حين تعاني دول أصغر مثل: أوزبكستان وقرغيزستان وطاجيكستان من مشاكل داخلية

مثل: الفقر والبطالة والتخلف وعدم الاستقرار، مما يؤثر سلبيًا على استقرار المنظمة وفعاليتها. ( Song, 2011, p. 53).

وقد تواجه الشراكة الصينية الروسية تحديات متزايدة؛ بسبب المنافسة الكامنة. فعلى الرغم من التنسيق الأمني الذي اتسمت به المراحل الأولى من تعاونهما، إلا أنه برزت لاحقًا رؤى وأولويات متباينة، إذ ركزت الصين على تأمين حدودها الغربية وتعزيز نفوذها الاقتصادي بمبادرة الحزام والطريق، في حين سعت روسيا إلى ترسيخ نفوذها السياسي والعسكري في آسيا الوسطى. (عبد الدايم، 2019، ص 45-46).

وبرز هذا التناقض بوضوح خلال مناقشة توسيع عضوية المنظمة. فقد أيدت روسيا ضم دول مثل: الهند وباكستان لتعزيز نفوذها السياسي والعسكري، في حين ترددت الصين؛ خوفًا من تأثير ذلك على مصالحها الاقتصادية. ومع ذلك، لم يكن توسيع العضوية بالضرورة في مصلحة روسيا أيضًا. وكلما زاد عدد الأعضاء، زاد احتمال تراجعها النسبي، ولاسيما مع ضم دول لا تتوافق مع توجهاتها الإقليمية. وتحمل هذه المسألة مخاطر أخرى، أبرزها التفسير دوليًا كموقف متحيز في النزاعات الإقليمية، مما قد يدفع بعض الدول إلى البحث عن بدائل خارجية، مثل: التقارب مع الولايات المتحدة. وفي المقابل، قد يؤدي تردد المنظمة في توسيع عضويتها إلى تراجع حماس الدول المرشحة ويثير تساؤلات حول فعاليتها، وبالتالي قد تعيق هذه العوامل مجتمعة جهود روسيا لتحويل المنظمة إلى تحالف عسكري قوي مناهض للولايات المتحدة (Aris, 2013, p.13).

وفي ضوء هذه المعادلة الضمنية، برز توزيع غير رسمي للأدوار، إذ تتولى روسيا الشؤون الأمنية والعسكرية، في حين تتولى الصين زمام المبادرة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن المنافسة لم تصل إلى مرحلة المواجهة، إلا أن كلا الجانبين يسعى إلى زيادة نفوذه عبر وسائل بديلة. وقد حرصت روسيا على تفعيل دورها في المنظمات الموازية، مثل: منظمة الأمن الجماعي (CSTO)، التي تهيمن عليها عسكريًا، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EurAzEC)، لزيادة نفوذها الاقتصادي. وهذه رسالة ضمنية لبكين، إنها لن تقبل بأن تصبح منظمة شنغهاي للتعاون أداة بيد الصين وحدها. وفي الوقت نفسه، تنتهج الصين سياسة أكثر حذرًا، معتمدة على تنفيذ مشاريع البنية التحتية والشراكات الثنائية، دون الدخول في مواجهات مفتوحة داخل المنظمة، مما يجعل دول المنطقة تابعة لها اقتصاديًا (مهدي، 2022، ص 47).

هذا التوازن الدقيق في النفوذ لا يُخفي هشاشة الخلل المؤسسي للمنظمة. فضعف آليات حل النزاعات، وضعف المؤسسات، وغياب الهيئات التنفيذية، كلها عوامل تحد من قدرتها على إدارة الأزمات. وكانت النزاعات الحدودية بين طاجيكستان وقيرغيزستان مثالاً صارخاً على ذلك، إذ اقتضت المنظمة على دور المراقب دون تدخل حاسم. وقد برهن ذلك على محدودية تأثيرها في إدارة التوترات الداخلية، واعتماد أعضائها على التسويات الثنائية بدلاً من الإطار الجماعي. (Aris, 2013, pp.72-80).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن القاعدة الأساسية للعلاقات الدولية هي أنه لا صداقات دائمة، بل مصالح دائمة. وطبيعة العلاقات الروسية الصينية داخل منظمة شنغهاي للتعاون خير دليل على ذلك. وتُمثل هذه المنظمة حالة فريدة من التعايش الاستراتيجي غير المتوافق، يجمع بين تعاون محدود وتنافس كامن على النفوذ في آسيا الوسطى. ويبدو أن مستقبل المنظمة يعتمد على قدرة الجانبين على إيجاد توازن مرن يعكس مصالحهما المشتركة في ظل الاستقطاب العالمي المتزايد.

### المبحث الثالث

#### التداعيات الإقليمية لنشاط منظمة شنغهاي للتعاون في دول آسيا الوسطى

أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون أداة مهمة في محاولات إعادة تشكيل الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى، إذ ينعكس تأثيرها بشكل واضح في الأوضاع الداخلية والخارجية لتلك البلدان.

#### 1. التداعيات الأمنية والاستخباراتية:

شهد النظام الدولي تزايداً ملحوظاً في التهديدات غير التقليدية مع بداية القرن الحادي والعشرين، مثل: الإرهاب وتجارة المخدرات والجرائم الإلكترونية، التي أصبحت تُشكل تحديات جسيمة في عصرنا. ووفقاً لنظرية عالم السياسة البريطاني باري بوزان، وأستاذ العلاقات الدولية أولي ويفر، لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية، بل اتسع ليشمل التهديدات غير التقليدية والعبارة للحدود الوطنية. وتفترض نظريتهما أن مفهوم الأمننة (Securitization) يُمثل وسيلة لفهم تلك التحولات في طبيعة التهديدات الأمنية العالمية، وأن هذا التوسع في المفهوم يستلزم تفعيل التعاون الدولي وذلك بالمنظمات متعددة الأطراف مثل: منظمة شنغهاي للتعاون. (Buzan & Waver, 1998, p.4).

بدأت منظمة شنغهاي للتعاون بالفعل بتطبيق إجراءات العمل الجماعي. فعلى سبيل المثال: في عام 2006، أحبطت أجهزتها الأمنية 20 هجومًا إرهابيًا، وواجهت مئات الجرائم المتطرفة، وفككت 440 معسكرًا لتدريب الإرهابيين. واعتقلت أكثر من 2700 عضو في جماعات محظورة، وأدرجت 180 شخصًا على قوائم المطلوبين دوليًا، وتعكس تلك الإنجازات نقلة نوعية في القدرات الاستخباراتية للدول الأعضاء في المنظمة. (الشيباني، الجابري، 2022، ص348).

وفي عام 2009، وسّعت المنظمة نطاق تركيزها ليشمل التهديدات السيبرانية باعتماد اتفاقية اقترحتها روسيا لمكافحة ما أسمته بـ "الإرهاب السيبراني"، والذي يُعرّف بأنه استعمال الفضاء الإلكتروني لتقويض استقرار الدول. وعلى الرغم من الانتقادات الغربية لتلك الاتفاقية، التي تُعدّ محاولة لتقييد الحريات الرقمية، لا تزال المنظمة أداةً مهمة لحماية الأمن القومي ومواجهة التحديات الرقمية. (Laruelle & Peroz, 2013, pp.65-68).

ولم تُغفل منظمة شنغهاي للتعاون التهديد المتزايد لتهريب المخدرات، على الرغم من أن تلك القضية لم تكن من أولوياتها عند إنشائها. وقد دفع تنامي دور تلك الشبكات الإجرامية المنظمة إلى تطوير آلياتها لمكافحة تلك الظاهرة، ولاسيما بعد إعلان رؤساء الدول عام 2015 بشأن تلك القضية، والذي مثل نقطة البداية الرسمية لاعتماد تدابير أكثر صرامة. وقد أسفرت العمليات الخاصة التي نفذت داخل أراضي المنظمة عن ضبط كميات كبيرة، تُقدر بنحو 69 طنًا من الهيروين، تمثل ما يقرب من 14% من الإجمالي العالمي، بالإضافة إلى 75 طنًا من المواد الكيميائية الأولية المستعملة في إنتاج المخدرات. مما يظهر دور المنطقة في عمليات التهريب الدولية. (UNODC, 2017).

وتفاوتت نتائج وآثار التعاون الاستخباراتي بين الدول، تبعًا لأهميتها وحجمها وعدد سكانها. فعلى سبيل المثال: استفادت قيرغيزستان من هذا التعاون في جمع المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الحركات الانفصالية العابرة للحدود الوطنية، مثل: حزب التحرير والحركة الإسلامية في أوزبكستان. ومن ناحية أخرى، استفادت كازاخستان عضويتها لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية مستقرة، مستفيدة من برامج التدريب العسكري الهادفة إلى تحسين قدراتها الدفاعية. أما تركمانستان، فنظرًا لالتزامها بسياسة الحياد، فقد حثت من فوائد التعاون الإقليمي. (Cooley, 2012, p.125).

ويرى الباحث أن التجربة الأمنية للمنظمة قد أثبتت قدرتها على مواجهة التحديات المتغيرة بنهج متطور يشمل تنسيق الاستخبارات والعمليات الميدانية والوقاية من الجريمة. مما يجعلها لاعبًا رئيسًا في تعزيز

الأمن الوطني الإقليمي، ولاسيما في مواجهة التحديات المعاصرة التي تتقاطع فيها السياسة مع الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

## 2. التداعيات العسكرية.

على الرغم من النفي المتكرر للطبيعة العسكرية لمنظمة شنغهاي للتعاون، إلا أن المؤشرات تشير إلى تحولها التدريجي إلى منظمة أمنية شاملة. بدأت التدريبات العسكرية الثنائية في تشرين الأول 2002 بين الصين وقيرغيزستان. وفي آب 2003، أُجريت أول تدريبات رسمية عبر الحدود لمكافحة الإرهاب في كازاخستان ومقاطعة شينجيانغ الصينية، بمشاركة جميع الدول الأعضاء باستثناء أوزبكستان. وكانت تلك التدريبات الأولى التي تستضيف فيها الصين قوات أجنبية على أراضيها. وهدفت هذه الأنشطة إلى تنفيذ أحكام اتفاقية شنغهاي لعام 2001 بشأن مكافحة الإرهاب المشتركة، وتوسعت لاحقًا لتشمل تدريبات سنوية بمشاركة روسيا ودول آسيا الوسطى. (China Daily, 2002).

واستفادت طاجيكستان، على وجه الخصوص، من تلك التدريبات؛ نظرًا للصعوبات التي واجهتها بعد الحرب الأهلية في التسعينات، إذ ساهمت جهود المنظمة في دعم الاستقرار الداخلي. وبالمثل، تلقت قيرغيزستان وطاجيكستان، وهما أضعف أعضاء المجموعة عسكريًا، دعمًا في مواجهة التهديدات المتعلقة بما تسميه المنظمة بـ"الشُرور الثلاث" (The Three Evils)، الإرهاب والانفصالية والتطرف الديني، وبالتالي تمكنتا من ضمان حماية فعالة لأمنهما القومي (جمال الدين، 2009، ص 21).

وفي عام 2005، نظمت منظمة شنغهاي مناورة عسكرية واسعة النطاق بعنوان "مهمة السلام" (Peace Mission)، والتي مثلت نقلة نوعية في التعاون العسكري، شارك فيها ما يقرب من 10,000 جندي من الدول الأعضاء، بما في ذلك كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان. واستعملت خلالها قاذفات استراتيجية من طراز Tu-22M3 وغواصات، بالإضافة إلى أكثر من 2000 قطعة من المعدات العسكرية (Allison, 2010, pp. 108-111)، مما جعلها أكبر حدث عسكري في تاريخ المنظمة حتى ذلك الحين. وحضر ممثلون من دول أخرى، مثل: إيران والهند وباكستان ومنغوليا بصفة مراقبين، مما يعكس طبيعتها الإقليمية الموسعة. (عبد العظيم، وبسيوني، 2024، ص. 1055-1056).

ويشير هذا النشاط العسكري غير المسبوق قلنًا متزايدًا في المجتمع الدولي، ويمثل تحديًا جديدًا للولايات المتحدة. وقد أعرب وكيل وزارة الخارجية آنذاك، روبرت ب. زوليك (Robert B. Zoellick)، عن مخاوف

بلاده، مُشيرًا إلى أن الصين أصبحت مصدر قلق للولايات المتحدة. وحث الصين على الكشف عن حجم إنفاقها العسكري وشرح أسباب النمو المستمر لقدراتها الدفاعية. وحذر من أي محاولة لفرض هيمنة إقليمية في آسيا. (Zoellick, 2005).

وواصلت المنظمة تديباتها العسكرية المنتظمة، ولاسيما تلك التي نفذتها بعد التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم عام 2014 والعقوبات الغربية المفروضة على موسكو. واستجابةً لهذا الوضع الدولي، كثفت الصين تعاونها العسكري مع روسيا، إذ حصلت على أنظمة دفاع جوي من طراز S-400 وطائرات سوخوي -35 لتعزيز قدراتها العسكرية. (مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018، ص4).

وأثار هذا التعاون الأمني المتنامي تساؤلات حول إمكانية تحول المنظمة إلى تحالف معادٍ للغرب. وقد عبر ليونيد إيفاشوف، مدير الأكاديمية الروسية للمشكلات الجيوسياسية، عن هذا الرأي عام 2008، داعيًا منظمة شنغهاي للتعاون إلى أن تصبح قوة عالمية قادرة على موازنة النفوذ الغربي. وقد تأكد هذا التوجه بإعلان المنظمة عام 2013 الداعي إلى نظام دولي متعدد الأقطاب كبديل للنظام أحادي القطب الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. وتعكس تلك التصريحات رؤية روسية صينية مشتركة لعالم ما بعد الليبرالية الجديدة، واستجابة آسيوية للنموذج الغربي للعولمة، الذي يميل إلى أمركة العالم. (حمياز، 2020، ص 167).

وعلى الرغم من أن المنظمة لا تصنف رسميًا كتحالف عسكري، إلا أن دورها الإقليمي والدولي دعا بعض المراقبين إلى وصفها بمنتهى لتحدي الهيمنة الأمريكية. ويعتقد هؤلاء المراقبون أن اجتماعاتها تمهد الطريق لحلف وارسو جديد، هذه المرة في آسيا بدلاً من أوروبا الشرقية. ومع ذلك، لا تزال تقتصر إلى هيكل أمني شامل ومقر تنفيذي فعال، باستثناء وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لها في طشقند. وتقتصر إلى قوة رد سريع، ولا تشارك في المداورات السياسية الدولية، وتركز على الشؤون الداخلية، على عكس حلف الناتو الذي يركز على التهديدات للأمن الخارجي. (السعيد، وفاضل عبد علي، 2018، ص 240).

ويتضح مما سبق أن التدريبات العسكرية للمنظمة عززت مكانة روسيا والصين كقوتين إقليميتين، مما ساعد دول آسيا الوسطى على تطوير قدراتها العسكرية والأمنية، مع التوفيق بين الحفاظ على سيادتها الوطنية واستعمال هيكل إقليمي مشترك، مما يجعل فعالية المنظمة تعتمد على تقارب أهداف أعضائها.

### 3. التدايعات الاقتصادية.

أصبح التركيز على البعد الاقتصادي للمنظمة أولويةً أساسية، بالتوازي مع مهامها الأمنية. ففي عام 2003، أطلقت المنظمة برنامجًا متعدد الأطراف يضم أكثر من 120 مشروعًا في قطاعي الطاقة والنقل، مدعومًا بإطار تنظيمي مصمم لتنسيق أنشطة شركات وبنوك الدول الأعضاء. وفي قمة عام 2004،

منحت الصين قروضًا بقيمة 900 مليون دولار أمريكي لشركائها، مما عزز مصداقيتها السياسية كقوة إقليمية موثوقة قادرة على تقديم الدعم عند الحاجة. (Song, 2011, p. 53).

واعتمدت المنظمة أيضًا سياسة نقدية جديدة تعتمد على استعمال العملات المحلية في التجارة والاستثمار الثنائي، فإصدار السندات كبديل للدولار الأمريكي. ويُعد هذا الإجراء جزءًا من تحول استراتيجي يهدف إلى الحد من هيمنة الولايات المتحدة المستمرة منذ عقود على الاقتصاد العالمي، ولاسيما في مجالات التجارة والذهب والمعاملات المالية. ووفقًا لتقرير صادر عن شركة سيلك روود (Silk Road)، وهي شركة تحليل استراتيجي متخصصة في أوراسيا، فإن تفعيل العملات الوطنية للدول الأعضاء، كبديل للدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني، سيحفز التجارة ويعزز عملاتها المحلية. وفي هذا السياق، تُواصل الصين دعم الجهود الرامية إلى تقليل اعتمادها على الدولار، وتسعى إلى استعمال اليوان كعملة بديلة في النظام المالي الدولي. (العمار، (د.ت)، ص 713-714).

وفي حزيران 2006، أنشأت المنظمة مجلس أعمال يربط بين القطاعين العام والخاص، ويسهل التنسيق في مجالات التجارة والمالية والعلوم والهندسة والنقل والزراعة. وتندرج هذه المبادرة في إطار مبادرة الحزام والطريق، التي تهدف إلى تعميق التعاون، وذلك بعبور معظم الدول الأعضاء في المنظمة، مما يُسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي في أوراسيا، ويخلق منصة مشتركة للتنمية الإقليمية الشاملة. أصبحت كازاخستان من أبرز المستفيدين من هذا التعاون، بفضل موقعها الجغرافي وبنيتها الاقتصادية، إذ تلقت استثمارات كبيرة في البنية التحتية والسكك الحديدية والطاقة. وشهدت أوزبكستان تحسنًا في مستوى تعاونها، وفتحت اقتصادها أمام الاستثمار الصيني (Laruelle & Peroz, 2013, ص 65-68)، ولاسيما في ظل رئاسة شوكت ميرزيوييف (Shavkat Mirziyoyev) (هو رئيس أوزباكستان منذ 2016، ويعرف بشخصيته الإصلاحية والبراغماتية. قاد البلاد في مرحلة انتقالية بعد كريموف، وركز على الانفتاح الاقتصادي، وتحسين العلاقات الخارجية، وتنفيذ إصلاحات سياسية ودستورية، أبرزها تعديل الدستور في استفتاء 2023. (Britannica, 2023)).

وواجهت دول مثل: قيرغيزستان وطاجيكستان صعوبة في الاستفادة من تلك الشراكات؛ نظرًا لضعف بنيتها الاقتصادية واعتمادها على القروض الأجنبية، ولاسيما من الصين، لتمويل مشاريع الطاقة والطرق. وقد أثار هذا الوضع مخاوف بشأن تبعيتها، إذ إن الدول الأصغر حجمًا أقل حمايةً من هيمنة القوى الكبرى داخل المنظمة. ونتيجةً لذلك، تمت معالجة العديد من تلك القضايا على المستوى الثنائي: فقد حصلت

الصين على تنازلات بشأن بعض الموارد من طاجيكستان وقيرغيزستان مقابل تسوية الديون. وهكذا، أصبحت الصين المصدر الرئيس للتمويل والاستثمار في آسيا الوسطى، ولاسيما في قطاع الطاقة. وتستورد ما يقرب من 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب تمر في تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان. مما يُظهر الترابط الاستراتيجي العميق بين الصين ودول المنطقة. (Marat, 2009, pp.45-47).

تعاملت روسيا مع مبادرة الحزام والطريق بحذر في بدايتها، لكنها عززت تعاونها مع الصين استجابةً لتداعيات الأزمة الأوكرانية؛ وذلك لمواجهة الضغوط الغربية. وصرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (Vladimir Vladimirovich) (ولد في 7 تشرين الأول 1952 في لينينغراد، وهو سياسي روسي وضابط مخابرات سابق. شغل عدة مناصب سياسية طوال مسيرته المهنية، أبرزها رئاسة روسيا من عام 2000 إلى عام 2008. وشغل منصب رئيس الوزراء في عهد صديقه المقرب، الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف. وهو رئيس روسيا منذ عام 2012. (Short, 2022, p. 15))، خلال لقائه وزير الخارجية الصيني في 7 نيسان 2015، بأن العلاقات الثنائية بين البلدين قد وصلت إلى مستوى غير مسبوق، بما يتماشى مع الاحتياجات الاستراتيجية طويلة الأجل. (عبد العظيم، وبسيوني، 2024، ص 1055).

ويرى الباحث أن التعاون الاقتصادي بين منظمة شنغهاي للتعاون ومبادرة الحزام والطريق يمثل تطوراً تدريجياً ناتجاً عن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية في أوراسيا. وقد ساهم هذا التعاون في تعزيز الترابط الإقليمي، على الرغم من تنامي نفوذ الصين. ومع استمرار هذه الديناميكية، تتضح الحاجة إلى تطوير آليات أكثر فعالية؛ لضمان توازن المصالح وتعزيز البعد الجماعي داخل منظمة شنغهاي للتعاون. ومع ذلك، فإن اعتماد المنطقة على الصين لتمويل مشاريعها الكبرى قد يعرضها لمخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية.

## الخاتمة.

برزت منظمة شنغهاي للتعاون كواحدة من أهم المنظمات الإقليمية في أوراسيا، بفضل التزام أعضائها، بقيادة الصين وروسيا، ببناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. وقد أثبتت المنظمة فائدتها البالغة ليس فقط لدولها الأعضاء، بل أيضاً للاستقرار الإقليمي والدولي، ولاسيما في ظل التحولات الجيوسياسية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي وصعود الصين كقوة دولية مؤثرة.

وتوضح هذه الدراسة كيف تطورت المنظمة من تحالف أمني محدود إلى منصة متعددة الأبعاد تُعنى بالقضايا الأمنية والتنمية والاقتصادية. وتهدف إلى تحقيق توازن استراتيجي بين مصالح القوى الكبرى، واحتواء النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى بتهيئة بيئة مواتية للتعاون الإقليمي، وإنشاء آليات للحوار وحل النزاعات. ومع ذلك، لا تزال المنظمة تواجه تحديات هيكلية، منها غياب المؤسسات الفعالة وآليات التنفيذ الملزمة، واعتمادها على التوافق، وتباين أولويات ومواقف أعضائها تجاه القوى العالمية. ومن ثم فإن مستقبل المنظمة سيعتمد على قدرتها في التغلب على الانقسامات الداخلية وتطوير أدواتها المؤسسية، بما يسمح لها بتأدية دور أكثر مركزية في نظام دولي يتطور نحو التعددية القطبية.

## قائمة المصادر والمراجع:

### أولاً: الكتب والمراجع العربية

1. بريجنسكي، زيبغنيو. (2004). الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم (ترجمة. عمر الأيوبي). دار الكتاب العربي للنشر. بيروت.

2. دحمان، قاسم. (2016). السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز. (الطبعة الأولى)، لندن.

### ثانياً: الرسائل العلمية :

1. العضايبة، عبد الله فلاح عودة. (2011). التنافس الدولي في آسيا الوسطى 1991-2010. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب والعلوم. جامعة الشرق الاوسط.

3. زهر،، وناسي. (2014). التفاعلات الاستراتيجية في آسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوة الولايات المتحدة الامريكية. الصين. روسيا، ( اطروحة دكتوراه غير منشورة ). كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر.

### ثالثاً: البحوث والمقالات العربية.

1. العامري، ابتسام محمد. (2016). منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد.

2. جمال الدين، جبار علي عبد الله. (2009). مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (2)، كانون الأول.

3. الحسيناوي، جعفر بهلول جابر. (2020). التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى الاستراتيجية. مجلة حمورابي. العدد(33-34). السنة الثامنة.

4. العيسى، دريد. (2017). صراع النفوذ الروسي - الأمريكي على منطقة آسيا الوسطى - قزوين. مجلة جامعة تشرين. العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد(1).

5. السعدي، سعد عبيد علوان، وعبد علي، فاضل. (2018). علاقة منظمة شنغهاي للتعاون منظمات والأحلاف الأخرى. مجلة العلوم السياسية. (54).

6. الأغبري، سليم، وآخرون. (2017). منظمة شنغهاي للتعاون. كلية التجارة والاقتصاد. جامعة صنعاء.

7. حمياز، سمير. (2020). التعاون الروسي - الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية. منظمة شنغهاي نموذجًا. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد (2).

8. سرور، عبد الناصر. (2008). الصراع الاستراتيجي الأمريكي - الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007. مجلة جامعة الأزهر. سلسلة العلوم الإنسانية. العدد(1). غزة.

9. الشيباني، عدنان كاظم،، والجابري. ماهر حيدر. (2022). منظمة شنغهاي SCO ودورها الإقليمي والدولي دراسة في الجغرافية السياسية. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. العدد(1). بالمؤتمر.

10. العبد الله، عمر،، و خليل، فادي. (2013). منظمة شنغهاي للتعاون كتحالف مناهض للولايات المتحدة الأمريكية. مجلة جامعة النهدين- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد(4).

11. شاکر، محمد. (2017). العلاقات الإيرانية - الطاجيكية إشكاليات البيئة الداخلية والخارجية. مجلة الدراسات الإيرانية. العدد(5). ديسمبر.

12. عبد العظيم، محمد عبيد علي،، وبسيوني، درية شفيق. (2024). بواعث المحور الروسي الصيني لمجابهة الهيمنة الأمريكية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. العدد (3).

13. العيساوي، محمد كاظم حسين. (2015). منظمة شنغهاي للتعاون دراسة في اطار القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية، العدد(1). كلية القانون، جامعة بغداد.
14. صيفي، مشاور. (2017). روسيا والصين- ومنظمة شنغهاي للتعاون: أي شراكة استراتيجية؟ مجلة وحدة البحث والتنمية وإدارة الموارد البشرية. العدد(2)، ديسمبر.
15. عبد الجليل كريم، علي. (2024). مكانة ايران الإقليمية في التحالفات الدولية. مجلة كلية التربية. (2)57.
16. عبد الدايم، عبد الله. (2019). الصين وروسيا. العلاقات والتحول الكبرى. القاهرة. دار المعرفة.
17. عبد الكريم، مصطفى. (2016). منظمة شنغهاي للتعاون وأثرها في السياسة الدولية. المركز العربي للدراسات.
18. الجمري، منصور. (2017، 5 أكتوبر). منظمة شنغهاي للتعاون تنافس الناتو. صحيفة الوسط البحرينية. العدد(1856).
19. العمار، هشام بن عبد العزيز بن عبد الله. (د. ت). منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) الأهداف الحقيقية والتحديات المحتملة. مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية.

#### رابعًا: مراكز البحوث :

1. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. (2018). محددات العلاقات الروسية - الصينية وتجلياتها في الشرق الأوسط: تحليل سياسي. وحدة دراسة السياسات.

#### خامسًا: المراجع الاجنبية :

1. Allison, R.(2010).Russia. China. and the Regional Order in Central Asia, M. P. Aminah (Ed). The international affairs of central. Routledge.
2. Aris, S. (2013).The Shanghai Cooperation Organization. Mapping Multilateralism in Transition. International Peace Institute.
3. Cooley, A. (2012). Great Games and Local Rules. The New Great Power Rivalry in Central Asia. Oxford University Press.
4. Colton, T. J. (2008). Yeltsin: A Life. Basic Books.
5. Smith, J. W. (2019). The Complexities of US-Russian Relations. New York. Academic Press.
6. kuhn, R. L. (2005). The Man Who Changed China. The Life and Legacy of Jiang Zemin. Crown Publishing.
7. Laruelle, M., Peyrouse, S.(2013). Globalizing Central Asia. Geopolitics and the Challenges of Economic Development. M. E. Sharp.
8. Song, W. (2011). Peaceful Rise from the Border. China's Exercise of Diplomatic Leadership in the Shanghai Cooperation Organization. In China's Border Politics (Chr 3). World Scholars Publishing House.
9. Short, B. (2022). Putin: His Life and Times. Macmillan Publishing.

#### سادسًا: البحوث والمقالات الأجنبية :

1. Biles, A. J. K. et al. (2007). The Shanghai Cooperation Organization (SIPRI Policy Paper No. 17). Stockholm International Peace Research Institute.

2. Buzan, B., and Weaver, A. (1998). *Security. A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.
3. Marat, E. (2009). *The State-Crime Nexus in Central Asia: State Weakness, Organized Crime. and Regime Stability*. China-Eurasia Forum Quarterly. (7).
4. Deane, J. R. (2020). *The Shanghai Cooperation Organization. A New Player in Central Asia*. London. Routledge.
5. Poland, J. (June 20, 2011). *Ten Years of the Shanghai Cooperation Organization: A Lost Decade? A Partner for the United States*. Foreign Policy at the Brookings Institution. <https://www.brookings.edu>
6. Weitz, R. (2008). *The Shanghai Cooperation Organization in China-Russia Security Relations. Strategic Parallelism without Partnership or Passion?* Strategic Studies Institute, US Army War College.
7. ETH Zurich. (2006). *China and Russia: The Shanghai Cooperation Organization(SCO)*. [https://www.files.ethz.ch/isn/56814/China\\_Russia.pdf](https://www.files.ethz.ch/isn/56814/China_Russia.pdf)
8. China Daily. (September 16, 2002). *Shanghai Cooperation Organization holds first joint military exercises* <https://www.chinadaily.com.cn/en/home/2002>
9. Zoellick, R. B. (September 21. 2005). *Where Is China Going: From Membership to Responsibility? Remarks for the National Commission on U.S. China Relations*. U.S. Department of State. <https://2001-2009.state.gov/s/d/former/zoellick/rem/53682.htm>
10. Encyclopedia Britannica. (2025. October 9). *Islam Karimov*. <https://www.britannica.com/biography/Islam-Karimov>.

### **First: Arabic Books and References.**

1. Brzezinski, Zbigniew. (2004). *The Choice. World Domination or World Leadership* (translated by Omar Al-Ayyoubi). Dar Al-Kitab Al-Arabi Publishing House. Beirut.
2. Dahman, Qasim. (2016). *Russian Foreign Policy in Central Asia and the Caucasus* (first edition). London.

### **Second: Academic Theses:**

1. Al-Adhaileh, Abdullah Falah Awda. (2011). *International Competition in Central Asia 1991-2010*. Master's Thesis (unpublished), Faculty of Arts and Sciences. Middle East University.
2. Lazhar, Nassi. (2014). *Strategic Interactions in Central Asia. A Study of the Relations between the Power Triangle. United States, China, and Russia* (unpublished doctoral dissertation). Faculty of Law and Political Science. Hadj Lakhdar University, Batna, Algeria.

### **Third: Arabic Research and Articles:**

1. Al-Amiri, Ibtisam Muhammad. (2016). *The Shanghai Cooperation Organization for Regional Affairs*. Center for International Studies, University of Baghdad.
2. Jamal al-Din, Jabbar Ali Abdullah. (2009). *The Future of Regional Cooperation Systems in Light of International Changes*. Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Issue (2). December.
3. Al-Husseinawi, Jafar Bahloul Jaber. (2020). *International Competition over the Strategic Central Asian Region*, Hammurabi Journal. Issue (33-34). Year Eight.
4. Al-Essa, Dardi. (2017). *The Russian-American Struggle for Influence over the Central Asia-Caspian Region*, Tishreen University Journal, Economic and Legal Sciences, Issue (1).

5. Al-Saeedi, Saad Obaid Alwan, and Abd Ali. Fadel. (2018). The Relationship of the Shanghai Cooperation Organization with Other Organizations and Alliances, Journal of Political Science. (54).
6. Al-Aghbari, Salim, et al. (2017). The Shanghai Cooperation Organization, Faculty of Commerce and Economics, Sana'a University.
7. Hamiaz, Samir. (2020). Russian-Chinese Cooperation to Confront American Hegemony: The Shanghai Organization as a Model, Algerian Journal of Security and Development. Issue (2).
8. Sorour, Abdel Nasser. (2008). The US-Russian Strategic Conflict in Central Asia and the Caspian Sea and Its Implications for the Countries of the Region 1991-2007. Al-Azhar University Journal, Humanities Series, Issue (1). Gaza.
9. Al-Shaibani, Adnan Kazim, and Al-Jabri. Maher Haider (2022). The Shanghai Cooperation Organization (SCO) and its Regional and International Role. A Study in Political Geography. Tikrit University Journal for Humanities, Issue (1). at the conference.
10. Al-Abdullah, Omar, and Khalil. Fadi (2013). The Shanghai Cooperation Organization as an Anti-US Alliance, Al-Nahrain University Journal - Economic and Legal Sciences Series, Issue (4).
11. Shaker, Muhammad (2017). Iranian-Tajik Relations: Problems of the Internal and External Environment, Journal of Iranian Studies, Issue (5). December.
12. Abdul-Azim, Muhammad Ubaid Ali, and Basyouni, Durya Shafiq (2024). Motives of the Russian-Chinese Axis to Confront American Hegemony, Scientific Journal of Commercial Research and Studies, Issue (3).
13. Al-Issawi, Muhammad Kazim Hussein (2015). The Shanghai Cooperation Organization: A Study within the Framework of International Law, Journal of Legal Sciences, Issue (1), College of Law, University of Baghdad.
14. Saifi, Mishwar. (2017). Russia and China - and the Shanghai Cooperation Organization: Which Strategic Partnership? Journal of the Research, Development, and Human Resources Management Unit, Issue (2), December.
15. Abdul Jalil Karim, Ali. (2024). Iran's regional position in international alliances, Journal of the College of Education. 57(2).
16. Abdel-Dayem, Abdullah. (2019). China and Russia, Relations and Major Transformations. Cairo: Dar Al-Maarefa.
17. Abdul Karim, Mustafa. (2016). The Shanghai Cooperation Organization and its Impact on International Politics, Arab Center for Studies.
18. Al-Jamri, Mansour. (2017. October 5). The Shanghai Cooperation Organization Competes with NATO. Al-Wasat Bahraini Newspaper, Issue 1856.
19. Al-Ammar, Hisham bin Abdulaziz bin Abdullah. (n.d.). The Shanghai Cooperation Organization (SCO): Real Objectives and Potential Challenges, Wadi Al-Nil Journal of Human, Social, and Educational Studies and Research.

#### **Fourth: Research Centers:**

1. Harmoon Center for Contemporary Studies (2018). Determinants of Russian-Chinese Relations and Their Manifestations in the Middle East: A Political Analysis. Policy Studies Unit.

#### **Fifth: Foreign references:**

1. Allison, R.(2010).Russia, China, and the Regional Order in Central Asia, M. P. Aminah (Ed). The international affairs of central. Routledge.
2. Aris, S. (2013). The Shanghai Cooperation Organization. Mapping Multilateralism in Transition. International Peace Institute.

3. Cooley, A. (2012). *Great Games and Local Rules: The New Great Power Rivalry in Central Asia*. Oxford University Press.
4. Kuhn, R. L. (2005). *The Man Who Changed China: The Life and Legacy of Jiang Zemin*. Crown Publishing.
5. Smith, J. W. (2019). *The Complexities of US-Russian Relations*. New York: Academic Press.
6. Lantigne, M. (2018). *Russia, China, and the Shanghai Cooperation Organization*. In H. Blakkisrud (ed.). *Russia's Eastward Turn*. Palgrave Macmillan.
7. Laruelle, M., Peyrouse, S. (2013). *Globalizing Central Asia: Geopolitics and the Challenges of Economic Development*. M. E. Sharp.
8. Song, W. (2011). *Peaceful Rise from the Border: China's Exercise of Diplomatic Leadership in the Shanghai Cooperation Organization*. In *China's Border Politics* (Chr 3). World Scholars Publishing House.
9. Short, B. (2022). *Putin: His Life and Times*. Macmillan Publishing.

**Sixth: Foreign sources:**

1. Biles, A. J. K. et al. (2007). *The Shanghai Cooperation Organization* (SIPRI Policy Paper No. 17). Stockholm International Peace Research Institute.
2. Buzan, B., and Weaver, A. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.
3. Marat, E. (2009). *The State-Crime Nexus in Central Asia: State Weakness, Organized Crime, and Regime Stability*. *China-Eurasia Forum Quarterly*. (7).
4. Deane, J. R. (2020). *The Shanghai Cooperation Organization. A New Player in Central Asia*. London. Routledge.
5. Poland, J. (June 20, 2011). *Ten Years of the Shanghai Cooperation Organization. A Lost Decade? A Partner for the United States*. Foreign Policy at the Brookings Institution. <https://www.brookings.edu>
6. Weitz, R. (2008). *The Shanghai Cooperation Organization in China-Russia Security Relations: Strategic Parallelism without Partnership or Passion?* Strategic Studies Institute, US Army War College.
7. ETH Zurich. (2006). *China and Russia: The Shanghai Cooperation Organization (SCO)* [https://www.files.ethz.ch/isn/56814/China\\_Russia.pdf](https://www.files.ethz.ch/isn/56814/China_Russia.pdf)
8. *China Daily*. (September 16, 2002). *Shanghai Cooperation Organization holds first joint military exercises*. <https://www.chinadaily.com.cn/en/home/2002>
9. Zoellick, R. B. (September 21, 2005). *Where Is China Going: From Membership to Responsibility? Remarks for the National Commission on U.S.-China Relations*. U.S. Department of State. <https://2001-2009.state.gov/s/d/former/zoellick/rem/53682.htm>
10. *Encyclopedia Britannica*. (2025, October 9). *Islam Karimov*. <https://www.britannica.com/biography/Islam-Karimov>.